منشورات التكتل المدني الديمقراطي
Civil Democratic Party

سلسلة الثّقافة المدنيّة

1

المواطَنة
المفهوم والممارسة

إعداد الدكتور يوسف الصواني
استاذ السياسة والعلاقات الدولية

2019 م

الكتاب: المواطنة : المفهوم والممارسة
المؤلف: د.يوسف الصواني
الناشر: التكتل المدني الديمقراطي
سنة النشر: 2019
رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية: 2019/933
الرقم الدولي الموحد :
ردمك: ISBN 978-9959-1-2124-0
حقوق النشر محفوظة
للتكتل المدني الديمقراطي

المواطَنة:
المفهوم والممارسة

إعداد الدكتور يوسف الصواني

أستاذ السياسة والعلاقات الدولية

تمهيد

المواطنة مفهوم صار يُتداول بصورة لافتة، بعد اندلاع موجة الاحتجاجات التي عُرفت بالربيع العربي، حيث تصاعدت المناداة، وعلت الأصوات، التي ترفع شعار المواطنة، وتدعو إلى إعمال كل مكوناتها وشروطها، وتلبية استحقاقاتها، في كل ما تتضمنه العلاقة بين الدولة والمجتمع والفرد على كل المستويات.

المناداة والدعوة إلى المواطنة تجد أصلها ومبرراتها في أن الدولة لا تضم مجرد رعايا وتابعين، يخضعون لسلطتها، ويأتمرون بما تقوم به حكومتها، بل هم مواطنون أحرار، تنطلق حقوقهم وتنبعث من كونهم الأصل الذي لا يمكن للدولة أن تقوم بدونه، وهم الذين يسبغون عليها معنى اجتماعياً، وهم أيضاً الذين يعطون الشرعية للسلطة أو الحكومة.

وهكذا فإن المواطنة ليست مجرد مفهوم يوصِّف علاقة قانونية، أو يعكس جانباً من عقدٍ بين الحكام والمحكومين، بل هي إطار أوسع وأكثر شمولاً، كونها تمس وتشمل كل جوانب الحياة.

وبالنظر إلى ما لكل هذه الجوانب من أهمية، فمن الضروري الانطلاق من محاولة تحديد المفهوم، والبحث في سياقات نشوئه وتطوره، وصولاً إلى وقتنا الحاضر، حتى يمكننا تحديد ماهيته ومضمونه، وبالتالي أهميته في الحياة، وأهمية العمل من أجل إقراره في الفكر والممارسة.

أولاً- سياقات المواطنة وتطورها (من مجتمع الرعية إلى مجتمع المواطنة):

ارتبط مفهوم المواطنة وممارستها بسياقات تطور النظم السياسية والاجتماعية وغيرها من المفاهيم، وبذلك نجده يحيل على معان متعددة، ويرتبط بوشائج من القربى بمفاهيم مختلفة، خلال مراحل تكوّنه المتواصلة، وبدلالات لا حصر لها.

وقد ربطت النظريات الحديثة المواطنة بتصورات معينة للحقوق الإنسانية، وربطت المفهوم الجوهري للمواطنة بالحق في المشاركة في الحياة السياسية.

كان تعبير المواطن في التجربة اليونانية التي ضمتها الحدود الضيقة للمدينة ـ الدولة مقتصراً على فئة من السكان، الذين كان لهم الحق في إبداء الرأي في الشؤون العامة في المدينة (للمدينة ـ الدولة). كان الفرد الحر الذكر من أصل يوناني من سكان أثينا مثلاً، عضواً في الهيئة أو الجماعة التي تدير وتدبر أمور هذه الدولة، وهكذا كانت المواطنة حينها مقتصرة على قسم من السكان، بينما ظل الباقون عبيداً أو نصف مواطنين، لا يتمتعون بكل الحقوق والمزايا، وبخاصة المشاركة السياسية، كما أنه كان مغلقاً أمام النساء.

ومع أن تاريخ مفهوم المواطنة ارتبط بالممارسة السياسية، وعكس التطورات المختلفة في علاقات السلطة بالمجتمع والفرد، خلال العهود المختلفة من الإقطاع والإمبراطورية والملكية المستبدة، أو تلك الملتحفة بالحق المقدس، وصولاً إلى عهود التنوير والحكم المقيد والدستور، فإن تاريخه هو ذلك التاريخ المميز للصراع على السلطة والحكم، وتاريخ تطور النظم والمؤسسات، وصولاً إلى الدولة الحديثة. إلا أن هذا المفهوم وما ارتبط به من ممارسة تعرض لتغير شبه شامل، عندما أُعيد تأسيسه،

منذ القرن الثامن عشر، وما تلا ذلك من تطورات. تلك التغيرات انطلقت من فلسفة الأنوار، التي عرّفت المواطنة بصورة مفارقة، استناداً إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. هكذا اكتسبت المواطنة مفهوماً جديداً في فلسفة العقد الاجتماعي وتنظيراته، التي أعطت لمفهوم المواطنة أبعاداً جديدة، وجدت ترجمتها العملية في الثورة الفرنسية ومبادئها القانونية والحقوقية والدستورية، وبخاصة إعلان حقوق الإنسان والمواطن، الذي أصدرته الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية في 26 آب (أغسطس) 1789.

لقد كانت التطورات التي جرت، نتيجة الثورة الفرنسية وعقبها تاريخية وجذرية تحولية بكل معنى؛ فقد مهدت لبروز قيم جديدة في السياسة والحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومع أن ما نتج من الثورة الفرنسية كان حاسماً وقاطعاً مع ما سبقه، إلا أنه ظل تعبيراً عن صراعات بين قيم وتصورات مختلفة للحياة والعالم والإنسان والدين والمجتمع. وعلى الرغم مما يمكن أن نتصوره من محدودية لتلك التحولات، بمقاييسنا اليوم، فقد مثل ذلك الإعلان أفضل ترجمة ممكنة عن تحولات ووقائع سابقة (الإصلاح الديني، الكشوفات العلمية والجغرافية التي حققتها أوروبا، الثورات السياسية...) فكان تعبيراً عن قطيعة معها، وأسَّس لمرحلة تاريخية جديدة، تقوم في جوهرها على مفهوم الذاتية، الذي أصّل لسيادة ذات الإنسان كسيّد ومالك للطبيعة.

كان إعلان حقوق المواطن الذي أنتجته الثورة الفرنسية وما تلاها تأسيساً لمرحلة جديدة، أعقبتها تطورات هائلة، أكسبت مفهوم المواطنة بعداً حقوقياً ظاهراً، فأصبح يحيل على صياغة قانونية وحقوقية للعلاقة بين الفرد والدولة أو السلطة، ضمن سياق

الحقوق والواجبات المدنية، الموصولة بالحريات الفردية والمجتمع المدني. وهكذا فإن الحقوق أصبحت جوهر المواطنة، ومكوناً أساسياً ضمن الخطاب السياسي، في ارتباط وثيق مع مقتضيات مفاهيم العقد الاجتماعي والدولة الوطنية، وقيم التشارك والتداول على السلطة، في دولة العقل والمصلحة الفردية والمؤسسات. وأوجد هذا النسيج النظري، في علاقته بسيرورة المجتمعات الأوروبية، وفي إطار التاريخ الأوروبي الحديث، أفقاً للعمل السياسي والاجتماعي والقانوني، من أجل توسيع وتعزيز الخيار الديمقراطي، وهو ما شهد آفاقاً جديدة مع ولادة الدولة القومية الحديثة.

ثانياً: الدولة-الأمة: فجر المواطنة الحديثة:

عقب الانقسام المذهبي، الذي ترتب على ظهور حركة الإصلاح أو الاحتجاج الديني (البروتستانتية) شهدت أوروبا سلسلة من الحروب المدمرة، عرفت بالحروب الدينية، التي استمرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. انتهت تلك الحروب، التي استمرت لمدة مئة وإحدى وثلاثين سنة بين عامَي (1517-1648م) بتوقيع صلح أو معاهدة وستفاليا (1648)، عندما اجتمع المتنازعون، ورسموا خريطة جديدة لأوروبا، لا تعرف التقسيمات الدينية، بقدر ما تقر بالمصالح القومية للدول. من هنا تحوّلت الممالك المقدسة الحاكمة باسم الله وبالتحالف مع الكنيسة إلى دول حديثة قومية، تحارب باسم الوطن وفي سبيل سيادته.

هكذا بدأ هذا الشكل السياسي الذي نطلق عليه الدولة الحديثة أو الدولة القومية في الظهور والتبلور، خلال القرون الأربعة الماضية، على الساحة الأوروبية، لينتشر بعده إلى باقي العالم. ونتيجة لذلك لم تعد العلاقات القانونية

والسياسية مقتصرة على ما كان سائداً بتبريرات دينية أو إقطاعية، بل إن الشكل السياسي الجديد فرض علاقات بمضامين جديدة، فتحوّل الولاءُ من الدين إلى القومية، التي تعني في مفهومها الوعي الجماعي بالانتماء إلى هوية معينة ولغة مخصوصة وثقافة محددة.

اكتسبت المواطنة مع ظهور مفاهيم السيادة الإقليمية في القرن السابع عشر، والدولة–الأمة، وتحولها إلى فاعل رئيس في العلاقات الدولية في القرن الثامن عشر، معنى آخراً، فهي غالباً ما تستعمَل اليوم رديفاً للجنسية؛ فبظهور الدولة القومية في أوروبا، التي تبنت مبادئ الديمقراطية، اعتُبر جميع البالغين مواطنين في دولهم، مع بعض الاستثناءات القليلة، خاصة بشأن النساء، اللائي ظللن محرومات من الحقوق السياسية حتى وقت قريب في العديد من الدول.

ومع أن تاريخ الدولة الوطنية أو القومية، الذي أسس للمواطنة الحديثة، قد قاد إلى موجات غير مسبوقة من الصراعات السياسية التي انطلقت، خاصة منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى يومنا هذا، وكان من أبرز التحولات الناجمة عن ذلك توسيع مفهوم المواطنة، ليشمل كل فئات أو طبقات المجتمع، بما في ذلك الطبقات الدنيا والنساء. كما كان لتطور الرأسمالية وانتشارها عالمياً واقتصاد السوق وهيمنته على المبادلات العالمية تأثير ظاهر، قاد إلى تطور المواطنة، لتصبح تعبيراً عن صيغة قانونية، تحمي المواطن، وتمنحه بعض الحقوق، وتضمن حمايته من تدخل الدولة.

لم يكن الأمر تطوراً طبيعياً ميسراً وخالياً من الصراع، بل إن تاريخ الإنسانية حافل بالصراع، وبخاصة بين الحكام المستبدين والمحكومين، الذي ترافق مع موجة انتشار الرأسمالية، وكان زاخراً بالمظالم والنضالات ضد اللامساواة والظلم، كان فيها مفهوم المواطنة وفقهها سنداً للطبقات والفئات المهمشة داخل المجتمع، ضد الاستبداد والاستعمار، وكان في الوقت نفسه ضماناً للرأسماليين وكبار الملاك للحفاظ على ممتلكاتهم ومشاريعهم من المصادرة من جانب الدولة.

ظل الصراع قائماً وحفل تاريخ المواطنة بنجاحات وإخفاقات كثيرة، دفعت الإنسانية خلالها الكثير من الضحايا، وتحمّلت المآسي والآلام، وبخاصة بفعل الحروب، وبالذات تلك التي جرت فيما بين 1919–1945، وعرفت بالحربين العالميتين الأولى والثانية. ولكنْ رُبّ ضارة نافعة، فقد أدت تلك الآلام والصراعات إلى بلورة مفهوم المواطنة، حتى تُوِّج في صيغته النهائية في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، الذي صدر عن هيئة الأمم المتحدة في عام 1948. وبموجب هذا الإعلان، الذي تبنته كل دول العالم المعاصر، أصبحت المواطنة حقاً لكل شخص، "من دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو البلاد، ومن دون تفرقة بين الرجال والنساء".

وقد مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعترافاً سياسياً وقانونياً، مثل قفزة نوعية هائلة في تطور فكرة المواطنة. مع ذلك فإن المفهوم والممارسة ظلا

محدودين، ولم يشملا كل العالم، حيث تواصلت الممارسات الاستبدادية في عدد كبير من مجتمعات العالم ودوله.

لكن التطورات الإيجابية استمرت، فحققت الإنسانية، وخاصة أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، إنجازات جديدة، عمقت من مفهوم المواطنة وممارسته، بإعطاء الفرد ضمانات أكثر وأوسع في مواجهة الدولة وافتئات سلطاتها على المواطنين والجبروت، الذي عاملت به مواطنيها. وكان لممارسات النظم الشمولية، كالنازية والعنصرية والشيوعية، الأثر البالغ في مد الكفاح من أجل المواطنة والحقوق والحريات بوقود قوي، لتصل الإنسانية إلى جعل المواطنة أهم قيم الحياة المعاصرة، ضمن حقوق الإنسان التي أصبحت غير قابلة للمساس بها.

هكذا عرف القرن الماضي والقرن الحالي تطورات مهمة في مفهوم المواطنة، التي أضحت حقاً ثابتاً في الحياة السياسية والاجتماعية، متسع الأبعاد والممارسات، في الجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من الآثار السلبية لعولمة الاقتصاد وهيمنة الرأسمالية، فإن عالم اليوم يحفل بحقوق الإنسان وقيم المواطنة، أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم مما يمكن نسبته للعولمة من سلبيات وإذكاء للصراعات، فقد أدّت العولمة إلى المزيد من الاعتراف بوجود ثقافات وديانات مختلفة، واحترام حق الغير وحريته.

ثالثاً- مقاربات ومنظورات تعريف المواطنة (المنظور والتعريف والمسوغات):

يبين لنا العرض السابق أن المواطنة كمفهوم وممارسة تطور تاريخياً، وتأثر بالصراعات التي عرفتها الإنسانية منذ فجر التاريخ. الصراع والنضال أيضاً كانا الرحم

الذي ولدت فيه المواطنة وتخلقت، حتى صارت بالشكل الذي نعرفه اليوم، وجعلها جوهر قيمة الإنسان في العالم المعاصر، والتعبير الأسمى عن احترام كرامته وآدميته. مع ذلك فإن هذا لا يعني وجود نسق صارم وموحد للمواطنة وممارستها، في كل أنحاء الدنيا، بل إن هناك مقاربات ومنظورات متعددة بتعدد تجارب البشرية واختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هكذا فإن هناك مقاربات ومنظورات متعددة للمواطنة يتحدد وفقاً لكل منها معنى المواطنة، والحدود التي تتكون ضمنها وفي إطارها، علاوة على ما يتضمنه من مراكز وحقوق والتزامات. ويبين الجدول الآتي هذه المقاربات وكيف تتمثل على مستويات المواطنة المتعددة.

منظور رعوي	المواطنة تربط الأفراد بحاكم أو سلطة	لا مجال لتعدد ولاءات الأفراد
منظور قانوني	رابطة قانونية تضمن المساواة في الحقوق	القضاء على الامتيازات الفئوية والسيطرة بين أعضاء المجتمع
منظور سياسي	المواطنة تتضمن حق أو(واجب أو فضيلة) المشاركة الفاعلة في العملية السياسية والقدرة على الحكم	تكريس الفعالية في مقابل كل أشكال وصور التبعية للإرادة السياسية لطرف آخر
منظور الهوية	المواطنة تعبّر عن انتساب أو عضوية الأفراد في جماعة معينة تتضمن معنى تقاسم هوية جماعية.	التمييز عن الآخرين الذين يشاركونهم القيم والتقاليد والعادات الثقافية.

منظور التكافل الاجتماعي	المواطنة تتضمن حزمة من الحقوق الممنوحة لأشخاص في إطار دولة الرفاهية.	تمييز الذين لا يساهمون في الناتج الوطني، والذين لا يستطيعون الاستفادة من التضامن
منظور ثقافي	المواطنة تتضمن المعنى الثقافي لنمط الحياة الذي يكرس لعالم الأفكار والفن والعلوم... والذي يرتبط بالفضاء الحضري للمدينة.	يرسم حدوداً بين طبقة الأفراد غير المتعلمين وغير المتحضّرين وغير القادرين وغير الراغبين في مشاركة رأس المال الثقافي للكيان السياسي.
منظور وظيفي	المواطنة توزيع للحقوق والواجبات بين الدولة والمواطن من أجل الحفاظ على استمرار المجتمع وتحقيق التنمية.	التمييز بين المواطن الفعال والمواطن غير الفعال.
منظور روحي	حب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه والاستعداد للتضحية من أجله وفي سبيله (الوطنية)	تمييزها عن الارتباطات المادية والبراغماتية الأخرى.
منظور بيئي	تتعلق بالحق في بيئة سليمة ونظيفة، وبالواجبات التي تتلازم مع هذا الحق.	رابطة قانونية يتمتع الداخلون ضمنها بنفس الحقوق المتساوية.

يتضح من الجدول أن المواطنة أضحت اليوم تتجاوز مجرد الرابطة القانونية بالإقليم المسمى "الدولة"، بل هي انتماء إلى وطن، لكل أعضائه كامل الأهلية، وعلى نحو متساو، ودون تمييز على أي أساس. كما يتضمن احترام المواطن لغيره، والتسامح، واحترام التنوع، الذي لا ينتقص من الحقوق والواجبات الكاملة أمام القانون. المواطنة هنا علاقة عمودية بين الفرد والدولة، وهي أيضاً علاقة أفقية بين المواطنين أنفسهم. تستند المواطنة إلى قاعدة المواطن–الفرد الذي ينبغي مراعاة فردانيته من جهة، ومن جهة أخرى حريته، الأساس في مساواته مع الآخر، التساوق في البحث عن العدالة، وتعزيز مبادئ المساواة والتعددية من جهة أخرى، وذلك من خلال الوحدة والاشتراك الإنساني في الحقوق والواجبات، وليس بالانقسام أو التشظي أو التمييز.

هكذا فإن مفهوم المواطنة وممارستها ليس سوى نتاج تفاعل طويل بين عوامل متعددة. وقد تطور المفهوم والممارسة بمختلف أبعاده ومقوماته، على نحو يمكن أن نتخيله خطاً تطورياً ذا محطات أساسية، لا يمكن تجاهلها. أي أن مفهوم المواطنة شهد تطورات أفقية، حيث توسعت قاعدة المواطنة، لتشمل طبقات جديدة، بعدما كانت مقتصرة على الأقلية الأرستقراطية. أما التطور الرأسي فهو ما يعبر عنه تطور المفهوم بشكل موازٍ لتطور المشاركة في صنع القرار السياسي وممارسة السلطة وتوسيع نطاقها. هكذا جرى الانتقال من المواطنة المدنية، التي كانت ثمرة القرن الثامن عشر، وتتضمن الحقوق المدنية، مثل حرية التعبير والفكر والحريات الدينية والمساواة أمام القانون، إلى المواطنة السياسية في القرن التاسع عشر، التي شملت حقوق التصويت والترشح لتقلد المناصب العامة، وصولاً إلى ما يمكن تسميته بالمواطنة الثقافية، التي

عرفتها أواخر القرن العشرين، بما في ذلك المواطنة البيئية التي بدأت ملامحها مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

1- المواطنة- الدلالات والأبعاد:

على الرغم مما لمفهوم المواطنة في اللغة العربية من دلالة تشير إلى التشارك في الوطن والعيش في مكان واحد، فإن هذه الدلالة لا تشتمل على كل مقومات مفهوم المواطنة، كما عرفه الفكر السياسي والقانوني المعاصر. فالمواطن كما استقر عليه الفكر السياسي، منذ أيام الحضارة الإغريقية، وما نقل عن أرسطو، ليس مجرد من يعيش على رقعة جغرافية محددة، وإنما ينصرف المعنى إلى مشاركة الفرد بفاعلية في الحياة العامة، عن طريق ممارسة دور، وتولي وظائف سياسية وقضائية وقانونية. إن المواطنة تتصل بالعضوية في الجماعة السياسية، وهي بذلك لا تعني مجرد الاعتراف بالمركز القانوني، وإنما أيضاً بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمساواة مع غيره في الفرص، حيث يتمتع المواطن بالحقوق، ويقوم بأداء الواجبات والالتزامات، ضمن الجماعة، بدون تمييز، وضمن الاعتراف بالتعدد والاختلاف والتمايز والتنوع.

ولعل أبسط تعريف للمواطن هو أنه **عضو في جماعة سياسية، يتمتع بالحقوق، ويقوم بالواجبات التي تمليها عليه هذه العضوية.** وتستند فكرة المواطنة إلى المفارقة القائمة بين النظم المستبدة، التي تنظر إلى الأفراد على أنهم مجرد رعايا أو تابعين، والنظم الديمقراطية التي تعترف بأن الأفراد مواطنون، يمثلون أهم أركان الدولة الحديثة، ويمثلون جوهرها العضوي، ولا تقوم إلا بهم. المواطنة، بهذا المعنى، تتجاوز المستوى

القانوني، فهي ذات أفق أو إطار أوسع وأشمل وأبعد مدى من المركز القانوني، الذي يتحدد بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للفرد، الذي يبرز كشخص قانوني مستقل حر في أن يتصرف وفقاً للقانون، ويتمتع بحماية القانون. ومع أن هذا المستوى من المواطنة له أهمية بالغة، وهو جوهري بالتأكيد، فإنه لا يعني، أو لا يضمن وحده، أن يشارك المواطن في صنع أو وضع القانون. كما أن هذا المركز القانوني لا يبدو متاحاً للجميع دون استثناء. لذلك لا بد من وجود بعد آخر للمواطنة، يتمثل في اعتبار المواطنين فاعلين سياسيين، يشاركون في المؤسسات السياسية لمجتمعاتهم.

أما البعد الأهم للمواطنة فيشير إلى العضوية في جماعة سياسية، تؤهل الأفراد للانتماء إليها، وتعد مصدرا للهوية. ويبدو أن هذا البعد للمواطنة أكثر مستويات المواطنة غموضاً أو إشكالية، من جهة أنه يتعلق بالهوية التي يمكن أن تكون فردية أو جماعية، وتتصل بالاندماج الاجتماعي، الذي هو شرط ضروري لتحقق السلم الاجتماعي والأهلي وقيام الدولة الحديثة وتماسكها. إن ارتباط المواطنة بالشعور بالانتماء إلى جماعة أو وطن محدد (البعد النفسي للمواطنة) ذو تأثير مباشر على الهوية الوطنية أو القومية للجماعة السياسية، ويؤثر في صلابتها أو هشاشتها، فهي تزداد قوة أو ضعفاً بحسب نسبة المواطنين، الذين يعبّرون عن إحساسهم بالانتماء إلى الجماعة، بما يعزز التماسك الاجتماعي. وحيث إن التكامل أو الاندماج الاجتماعي يتأثر بعوامل عديدة (معززة أو معيقة)، فلا ينبغي اعتباره أكثر من مجرد هدف (أو مشكلة) للمواطنة، لا ركناً أساسياً لها في جميع الأحوال، ذلك أن الاختبار الحقيقي للمواطنة هو ما إذا كانت تسهم في بناء الاندماج الاجتماعي وتعززه أم تعوقه وتفككه.

وهكذا فإن العلاقة بين أبعاد المواطنة معقدة، وليست بالبساطة التي يمكن أن تبدو عليها لأول وهلة. فالحقوق التي يتمتع بها المواطن تحدد جزئياً نطاق أو مدى الأنشطة السياسية المتاحة أمامه، كما تبين كيف تكون المواطنة مصدراً للهوية، من خلال تقوية أو تعزيز الشعور باحترامها للمواطنة. أي أن الهوية المدنية القوية تحفز المواطنين على المشاركة بفعالية في الحياة السياسية لمجتمعاتهم. وهذا يؤسس بفاعلية لبعد المواطنة المتعلق بالمشاركة على مختلف مستوياتها.

ومع أن الإنسان لا يولد مواطناً، فإن من الضروري التنويه إلى أن المواطنة والهوية تلتصقان تماماً بمفهوم الوطن، الذي ليس مجرد علاقة عابرة أو ظرفية أو مؤقتة، وإنما هو مجموعة من العلاقات الإنسانية والعاطفية والثقافية والمادية المحددة، في إطار هوية معينة، عمودياً أو أفقياً. فكل إنسان لابد أن يولد في وطن، أو أن يكون موجوداً فيه أو منتمياً إليه، ليكتسب هذه الصفة داخل مجتمعه، وفي إطار حدود ما نطلق عليه "الدولة" بالمفهوم الحديث، ولاسيّما من خلال مشاركته، اعتماداً على الحرية والمساواة والعدالة.

لقد ظل الاتجاه السائد في الثقافة المهيمنة يميل إلى عدم احترام الخصوصيات أو التقليل من شأنها ومن حقوق "الأقليات"، سواء أكانت قومية أم دينية أم لغوية أم غير ذلك. إلا أن تطور مفهوم المواطنة وممارسته أدى إلى تغييرات جوهرية. فعلى أساس حقوق المواطنة يمكن أن تتعايش هويات مصغرة (فرعية) مع الهوية العامة، في إطار من المساواة والحرية واحترام حقوق "الأغلبية" من جهة، وتأمين حقوق "الأقلية" من جهة أخرى، على أساس التكامل والتكافؤ والتكافل والمساواة، أي التنوع في إطار الوحدة، لا

التنافر والاحتراب. وإذا كانت فكرة المواطنة تُعزّز من خلال الدولة، فإنها تغتني وتتعمق بوجود مجتمع مدني حيوي وناشط، بحيث يكون، من جهة، قوة رصد للانتهاكات المتعلقة بالحرية والمساواة والحقوق، ومن جهة أخرى قوة اقتراح لا قوة احتجاج فحسب، الأمر الذي يجعل المواطن شريكاً فعّالاً للدولة في توسيع وتعزيز دائرة المواطنة العضوية، وتأمين شروط استمرارها. بهذا المعنى فإن المواطنة، من دون حماية ورعاية الدولة (وهي رابطة قانونية بين الفرد والدولة)، ستكون بائسة ومشوَّهة. ولا جدال في أن المواطنة، مهما بدت براقة ومصانة قانونياً، لا يمكن لها أن تحقق مضامينها المختلفة، ما لم يتمكن النظام الاجتماعي الشامل من إزالة الفروق والتمايزات، وبخاصة على المستوى الاقتصادي، أو التقليل منها. وبذلك فإن سيادة أو انتشار الفقر والفوارق الطبقية بين المواطنين أو المناطق أو في توزيع الثروة تجعل أي حديث عن المواطنة فارغاً وبلا معنى أو مضمون.

2- المفهوم والممارسة في عالم اليوم:

مع كل ما حدث من تطورات إيجابية لحقت بمفهوم المواطنة في سياق التحولات التي ارتبطت بالخطاب السياسي، فإن هناك الكثير مما ينبغي أو يمكن إنجازه على أكثر من مستوى. تتجه اليوم أنظار الإنسانية ومفكريها المعنيين بالديمقراطية والسلام والحقوق إلى مفهوم المواطنة كأفق يتجاوز الصبغة القانونية الحقوقية، ليشير إلى حركة اجتماعية، هدفها تحرير الأفراد وتمكينهم من العمل بفاعلية، والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي، يضمن حقوقهم وكرامتهم. وسيراً في هذا الاتجاه ساهم فلاسفة مجددون ومفكرون قدموا مساهمات نظرية عمقت مفاهيم العدالة والديمقراطية والسلم الاجتماعي

والتعددية الثقافية، لتوسيع مضمون مفهوم المواطنة وتوجيهه، ليشمل عوامل ومكونات التعدد الثقافي، وما لذلك من صلة بالهوية وقيم المساواة والشرعية.

بيد أن هذا لا يعني أن المواطنة تتأسس على الهوية، بل إن التطور اللافت حقاً هو أن مفهوم المواطنة أصبح يؤكد ضرورة التقليل من البعد الإثني والديني من دون نفيهما. وبدلاً عن الرابطة الدينية أو الإثنية فقد أصبحت الرابطة المدنية هي التي تؤخذ في الاعتبار، فينصب الاهتمام على إعلاء شأن القيم الصانعة للمدنية، لتجنب ما يمكن أن تقود إليه الأبعاد الدينية أو الإثنية، من تضخيم للاختلافات العقائدية والإثنية والصراعات الدموية أو المدمرة، التي عانت ويلاتها الإنسانية عبر العصور، بدون أن يعني نفي الأبعاد الأخرى المعززة للمواطنة الثقافية والقيمية. هكذا تكشف المساهمات المعاصرة عن عمق العلاقة أو الارتباط غير القابل للانفكاك بين المواطنة والديمقراطية، بما في ذلك القيم المرتبطة بهما، حيث الديمقراطية تقع ضمن جوهر المجتمع المدني، الذي لا يمكن تصور قيام الدولة المدنية ومن ثم المواطنة بدون وجوده.

النتيجة المنطقية لتلك التطورات هي أنه أصبح بين أيدينا اليوم مفهوم وممارسة للمواطنة المعاصرة، التي تتخذ بعداً يتمثل بعلاقة تبادلية بين الوطن والمواطن. وهي علاقة يمكن تصورها كطريق للسير في اتجاهين متقابلين، وإن كانت عرضة للتطور وللارتفاع والهبوط، من خلال نوعية العلاقة بين هذا الإنسان ومجتمعه ووطنه. غير أن أهم ما يميز هذه العلاقة أنها ذات خاصية طوعية، وليست جبرية، كما كان الأمر في عهود الاستبداد والخضوع. الصفة الطوعية للمواطنة تشمل علاقته بالدولة، كما تشمل

علاقته ببقية المواطنين، التي لا تستند سوى إلى الاختيار الحر والتعايش السلمي، الذي يشمل ويحقق السلم والأمن والتعاون بين كل مكونات الشعب، مهما كانت خلفياتهم الإثنية والاجتماعية والمكانية أو الدينية والمذهبية. كما أن الفردانية تمثل اليوم أهم قيم ومميزات المواطنة المعاصرة، حيث يجري منح وإقرار الحقوق للأفراد بغض النظر عن الجماعة التي ينتسبون إليها. وينطلق ذلك من قاعدة أساسية هي أن المواطنة، وإن كانت قابلة للاكتساب والفقدان، فهي ليست مجرد معطى فردي، على الرغم من أن اكتساب صفة المواطنة والتمتع بحقوقها أصبح مرتبطاً تماماً بالحصول على صفة المواطن قانوناً، باكتساب جنسية الدولة، كشرط مسبق للمواطنة. كما يمكن أن يفقد الفرد مواطنته، إذا قامت السلطات المختصة بتجريده منها، أو من بعض الحقوق المترتبة عليها (بصرف النظر عن الأسباب)، أو أن يتخلى الفرد عن مواطنته طوعاً، لأسباب قد تتعلق مثلاً باشتراطات الحصول على جنسية ومواطنة دولة أخرى مثلاً. وفي جميع الأحوال فإن ما يمكننا تأكيده هو أن المواطنة مفهوم ذو سيرورة تاريخية، يتداخل مع غيره من المفاهيم، ويتأثر بالممارسات، ويتنوع وفقاً للثقافة والتجارب؛ فكل ثقافة وطنية تنتج مفهوماً وممارسة للمواطنة له خصوصيته، وإن اشترك مع غيره في مستويات مختلفة، ترتبط وتتحدد اليوم وبشكل أساسي بما صار يعرف بالمنظومة العالمية لحقوق الإنسان.

رابعاً- المواطنة والوطنية والهوية:

كما رأينا فإن المواطنة، على الرغم من تعدد قيمها ومستوياتها، تبقى أساساً ذات مضمون أو حمولة حقوقية، لكنها تتصل وثيقاً بالوطنية، التي تتميز دون غيرها بوفرة

أو ارتفاع مستوى الحمولة أو المعطى الوجداني العاطفي الشعوري. ويمكن القول بأنه لا يمكن الحديث عن دولة أو مجتمع ومواطنة ما لم تنطلق المفاهيم والممارسات من وطنية دافقة وعميقة. لا يمكن القول بمواطنة أحد مّا ما لم تتضمن حب الوطن والاستعداد للتضحية من أجله والاستعداد للعمل والتضامن مع الآخرين ضمن حدوده. الوطنية بهذا الفهم هي نقطة انطلاق أساسية حاسمة، بدونها لا يمكن الحديث عن وطن، ولا يمكن تصور وجود المواطنة أيضاً، فهي أكثر عمقاً منها أو أنها تمثل أعلى درجاتها.

ومع أن المواطنة كما بيّنّا يجري اكتسابها، فإن الوطنية لا يمكن اكتسابها أو الحصول عليها بوصفة قانونية. المواطنة تتضمن الوطنية وتتعمق بها وتترسخ، فتصبح أكثر عمقاً وتأثيراً. الوطنية هنا تعني انتماءً صادقاً وعاطفة جيّاشة، عمادها العمل والفعل الصالح والإيجابي لمصلحة الجماعة أو الدولة أو الوطن، وتترجم في السلوك الذي يقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ويعطي الأولوية للعمل والممارسة، التي تحقق الخير العام؛ فهو وحده أساس الخير الذاتي الخاص. هكذا فإن الجانب النفسي والوجداني للمواطنة يتجلى في مفهوم الوطنية، ويندمج معه في علاقة تكاملية، فالمواطنة لا تتحقق ما لم يصحبها حب الوطن والشعور بالانتماء إليه. ولا يأتي هذا الإحساس إلا بالتمتع بحقوق المواطنة والكرامة.

لذلك ترتبط المواطنة بالهوية التي تمثل القواسم المشتركة التي توحد مجموعة من الناس فتميزهم من غيرهم من الجماعات. وللهوية عدة مستويات وتجليات وعناصر، أبرزها اللغة والدين، والتاريخ، والمكان، والتكوين الثقافي والنفسي، والإحساس أو الشعور

المشترك، والقيم المشتركة، والاقتصاد، والإدارة، والدولة، وهي أيضاً نتاج تراكم تاريخي للحياة المشتركة المرتبطة بإقليم أو حيّز جغرافي، يتحقق عبرها الاندماج الذي لا يلغي التمايزات المحلية أو ينكر وجود خصوصيات، حيث التنوع المتناغم. للهوية صلة وثيقة بالمواطنة، فكلاهما تقومان على الانتساب إلى مشترك: الهوية تتضمن وتستند على انتساب لثقافة، أما المواطنة فإنها تنطلق وترتبط بالانتساب إلى جغرافيا واحدة هي الوطن. وإذا كانت الهوية تبنى أو تقوم على المعتقدات والقيم المشتركة، فإن المواطنة تستند إلى الانتماء لأرض معينة، هي ذات الأرض التي تحقق فوقها إنتاج القيم والمعتقدات والثقافة والحياة المشتركة، فلا مجال لقيم مشتركة بعيداً عن الحياة على أرض مشتركة، على الرغم مما تتيحه العولمة ووسائل التواصل الحديثة من تواصل وإنتاج مشترك. ومع أن المواطنة تسمو فوق انتماءات وبعض سمات الهوية، من خلال التعالي على الخلافات أو الخصوصيات العرقية أو الثقافية أو الدينية، فإن ذلك ليس سوى تعارض ظاهري، حيث الهوية هي ما اجتمع حوله الناس، بمحض إرادتهم، وهي هنا لا تختلف عن المواطنة، التي يمكن اعتبارها عقداً اجتماعياً سياسياً حراً بين الأفراد الأحرار.

ولا يحدث التعارض أو التناقض بين الهوية والمواطنة إلا في الحالات التي تسعى فيها الدولة أو جماعة ما إلى فرض هوية أو مواطنة بعينها. هذه الحالة عانتها الدول العربية الحديثة التي نشأت بعد الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي، حيث سعت الدولة القطرية العربية إلى خلق هوية جديدة، لم تكن قائمة من قبل في معظم الحالات، فحدثت أزمة الهوية والاندماج وبناء الدولة أيضاً. هكذا وعوض أن تقود الهوية إلى الدولة، تسعى الدولة لخلق الهوية، وبدل أن تغدوَ الدولة عامل توحيد للمجتمع، تتحول

إلى عامل تفتيت له. ولهذا نراها تسعى إلى إعادة إنتاج أشكال من الانتماء إلى ما قبل القومية، كالقبيلة والعشيرة والطائفة. وفي غياب الدولة العربية الواحدة، التي يمكن أن تقدم هوية مشتركة، فإنه يمكن حل هذا التحدي ومواجهة هذا التناقض عبر إقرار المواطنة هويةً مشتركة، بصرف النظر عن الهويات الأخرى للأفراد والجماعات، فهوية المواطنة هي القاسم المشترك بين جميع مكونات المجتمع وأفراده.

خامساً- المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان:

يشيع القول إنه لا توجد هناك ديمقراطية بدون مواطنين أو مواطنة. وهذه إشارة واضحة إلى أنه لا مجال لتحقيق ممارسة ديمقراطية في غياب فاعلين ومشاركين هم المواطنون. الديمقراطية مفهوم وممارسة أوسع وأشمل من المواطنة، ولذلك تعَدّ المشاركة السياسية من أهم مقومات المواطنة، ومؤشراً على سيادة منطق المؤسساتية والشمول في الدولة المعاصرة. هكذا تشمل الديمقراطية المواطنة والمشاركة السياسية في آن واحد، حيث تستند مشاركة الأفراد في الحياة السياسية والاجتماعية إلى إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، فبدون المواطنة تستحيل المشاركة، التي وفقاً لها يحدد موقع المواطن، إما أنه مشارك نشط وفاعل، أو سلبي يعزف عن المشاركة والعمل السياسي، أو أنه محروم من تلك الحقوق والممارسة.

وقد بينت تجارب الإنسانية، وبخاصة عقب الحرب العالمية الثانية، أنه كلما تراجع دور المواطنين وتقلصت دائرة مشاركتهم وهمشت فاعليتهم، تراجعت الديمقراطية وحكم القانون، حتى تصبح الديمقراطية في خطر، وتؤول الأمور إلى الدكتاتورية والتسلط أو تهديد السلم الأهلي. بيد أن تراجع الديمقراطية، على الرغم مما له من مساوئ وشرور

ظاهرة، لا يعني انتفاء المواطنة، لأن هذه تعني حقوق المواطن، التي تبقى قائمة وتمثل مقياساً للحكم على مدى قرب أو بعد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن الديمقراطية، وقد أصبحت النظم الاستبدادية معنية بذلك اليوم، وملزمة في القانون الدولي باحترام حقوق المواطنة، بما في ذلك مضامين الرعاية والرعية.

وقد بين لنا العرض السابق أن هناك تداخلاً بين المواطنة وحقوق الإنسان، على الرغم مما بينهما من فروق وتمايزات. فإذا كان الفرد يحصل على حقوق الإنسان بصفته إنساناً فقط، دون الحاجة لوجود اعتبارات أخرى، فإن الحصول على صفة المواطن وحقوق المواطنة، كما هي الممارسات العملية والترتيبات أو الشروط القانونية في كل دول العالم، يعتمد أساساً على شرط الجنسية (الجنسية كمفهوم قانوني رسمي ظهر في القرن التاسع عشر). فبينما تتضمن حقوق الإنسان، كما استقرت عالمياً، وعبر أجيالها المتلاحقة، حزمة من الحقوق، لا ترتبط أو تقتصر على إقليم دولة ما، بل هي عالمية، فإن المواطنة خصوصية تشتمل على الحقوق علاوة على الواجبات التي تنحصر في مجال جغرافي أو سيادي خاص بكل دولة، باستثناء بعض الحالات (حالة متعددي الجنسية) التي تربط الفرد بها علاقة المواطنة. مع ذلك فإن مفهوم المواطنة هو الذي يعتدّ به لتكريس حقوق الإنسان وتفعيلها، وتحويلها من مجرد نصوص قانونية إلى منظومة قيمية وعملية؛ إذ إن المواطن يتمتع بتلك الحقوق ويمارسها فعلياً، كما أنه لا مجال لوجود أو ممارسة عملية للمواطنة في بلد لا يعترف بحقوق الإنسان (التي من بينها حقوق المواطنة) ويحترمها.

لا تقتضي الجنسية، في بُعدها الداخلي، المشاركة الديمقراطية، ولكنها تشير إلى الأفراد بوصفهم "رعايا" لسلطة سياسية سيدة، بغضّ النظر عن طبيعة نظام الحكم. أما العلاقة بين المواطنة والجنسية فهي علاقة معقدة للغاية، وتختلف من دولة إلى أخرى؛ فالعلاقة الدقيقة بينهما تعتمد على اللغة أو الخطاب المستخدم، والأنظمة القانونية إلى تضبطها، وتأتي في سياقها هذه المفاهيم. وتتجلى أبرز صور العلاقة القائمة بين المفهومين في أن الجنسية شرط ضروري للحصول على المواطنة الكاملة، قانونياً على الأقل.

سادساً- المواطنة: القيم والحقوق والواجبات:

يتفق الفكر السياسي والحقوقي المعاصر اليوم على أن المواطنة تتضمن قيماً أساسية وجوهرية، لا يمكن تحققها بدونها، وهي المساواة والحرية، عبر المشاركة والمسؤولية الاجتماعية والحماية أيضاً. ويمكن أن نوضح قيم المواطنة عبر المستويات المختلفة فيبدو لنا أنها تشمل:

- **قيمة المساواة:** وهذه لا تقتصر على المساواة في التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون. فالمساواة هنا لها بعد ديناميّ، يتغير أو يخضع للتبدل، بحسب تغير الظروف والأحوال.
- **-قيمة الحرية:** والحرية أشمل معنى وقيمةً من المشاركة، وهي ذات مستويات متعددة. فالحرية قيمة متنوعة، تشمل، وإن كانت أيضاً لا تقتصر على حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل والحركة، وحق التعبير عن الرأي باستخدام الوسائل السلمية.

- **قيمة المشاركة:** وتشمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة، أو الاحتجاج السلمي، وحق تكوين النقابات والأحزاب وحق الإضراب، والتصويت في الانتخابات العامة وغيرها من الحقوق السياسية والقانونية.
- **قيمة المسؤولية الاجتماعية:** وهنا يمكن القول بتطابق جانبَي الحقوق والالتزامات التي تتضمنها المواطنة، حيث تشمل العديد من الواجبات، كدفع الضرائب، وخدمة العلم، واحترام القانون، واحترام الحرية، والخصوصية.

وكما أوضحنا في ما تقدم ليست المواطنة مجرد التمتع بالحقوق والامتيازات، بل إنها تتجاوز المعنى الحقوقي المحدود، فتتضمن تكاملاً بين الحقوق والواجبات. إن المواطنة، كما سبق البيان، تتكامل فيها الحقوق مع الالتزامات تكاملاً يجعلها تعبّر عن قيم وممارسات لا بدّ من اندماجها وتضافرها، فلا يمكن تجزئتها أو تأجيل بعضها. ذلك أن عضوية الكيان السياسي والتمتع بحقوق وميزات مواطنته تعني في المقابل وجود حقوق والتزامات، يؤديها كل طرف للآخر. فالمواطنة بمفهومها المعاصر تشير إلى مجموعة محددة من الحقوق والواجبات التي تؤكدها المواثيق الدولية، وتشير إليها وتتضمنها دساتير الدول، وتكرسها قوانينها.

ويمكن القول إن الواجبات تنقسم إلى نوعين: مسؤوليات المواطن الإلزامية (تفرضها الدولة)، وتشمل دفع الضرائب وخدمة العلم والالتزام بالقانون، وتلك التي يقوم بها المواطنون طواعية، وتتضمن المشاركة في الحياة السياسية والتطوع والعمل المجاني والمساهمة في بناء الديمقراطية وممارسة النقد. كما تضم المواطنة حزمة من الحقوق،

تشمل، كما رأينا، الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما فيها الحريات الأساسية الضرورية.

هكذا نجد أن المواطنة تذهب إلى مدى أو نطاق هو أبعد وأشمل من ذلك الذي يحدد حقوق الإنسان. المواطنة تضم، إضافة إلى حقوق الإنسان، حقوقاً خاصة تمنحها الدولة، حتى تحول هذا الإنسان إلى مواطن فعّال ومشارك في الحياة السياسية والاجتماعية. ومن أمثلة ذلك حقوق المواطنة السياسية، التي تتضمن حق المواطن في انتخاب حكامه وممثليه أو نوابه، وحقه في تقلد المناصب السياسية، والتقدم لشغل المناصب العامة، وحرية التعبير عن الرأي والموقف السياسي، وحق التجمع والانتظام في النقابات وغيرها. أما حقوق المواطنة الاقتصادية والاجتماعية فتشمل حق الملكية، وحق التصرف في الأملاك الخاصة، وحق العمل، والحق في التعليم والخدمة الصحية وغيرها، بما في ذلك ما صار يعرف بحقوق المواطنة البيئية، التي تعني الحق في بيئة نظيفة.

ويتضح من هذا أن هناك ترابطاً ظاهراً بين حقوق المواطنة وواجباتها، وأنها متلازمة بعضها مع بعض، على الرغم مما قد يبدو من اختلافات من الناحية التطبيقية، ذلك أن المشترك في مفهوم المواطنة هو المساواة بين جميع الأفراد أمام القانون والدستور، بصرف النظر عن الانتماء الديني والطائفي والعرقي ومهما كانت الاختلافات الجنسية والطبقية.

لكن المواطنة لا تقف عند حدود هذا المعنى المشار إليه، بل إنها تمتد لتشمل أبعاداً ومضامين سياسية وحقوقية واقتصادية وثقافية واجتماعية وجيلية، وأخرى متعلقة

بالنوع الاجتماعي (الجندر أو الجنوسة)، بل وبيئية أيضاً. فالمواطنة تمثل تفاعلاً بين مجموعة القيم الإنسانية والمعايير الحقوقية والقانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. تكامل هذه المعايير والحقوق هو الذي يجعل الفرد مواطناً كاملاً وتضعه في مركز وكيان مستقل يؤهله لأداء دوره في الحياة، فيتمكن من الانخراط في المجتمع والتفاعل معه إيجاباً، والمشاركة في إدارة شؤونه.

ومع أن العرب، في تجربتهم السياسية والحقوقية التي احتوتها الحضارة العربية الإسلامية وحتى وقت متأخر، لم يعرفوا مفهوم المواطنة كما هو اليوم، ولا ممارسة عملية لها، لأسباب يطول شرحها، ولا تكفيها المساحة المتاحة هنا، فإن تحولات الربيع العربي تحمل كثيراً من مظاهر الوعي الجديد بالمواطنة، وفي شعارات مواجهة الاستبداد والفساد. لقد كان الربيع العربي إعلاناً صارخاً عن ميلاد النزعة الفردية في الحياة الاجتماعية والسياسية العربية، وهي تأكيد بأن العرب لن يبقوا دائماً في معزل عن تمثل قيم الحداثة، وعلى رأسها قيم المواطنة.

وإذا نظرنا إلى واقعنا العربي نلاحظ تصاعد المطالبات بالمواطنة، بالتركيز على الأبعاد الإثنية والدينية، وهو ما يبين لنا أن ما نجم عن الربيع العربي لم يتجاوز الحدود الشكلانية والحقوقية المباشرة للمواطنة، وتعلق بشكل قد يكون ضاراً بالتوظيف السياسي والإثني والعقائدي والطائفي. تعاني بلادنا اليوم من ضعف بالغ وخطير في قيم المواطنة والتربية عليها أيضاً. كما أن ارتدادات الربيع العربي أدت إلى هشاشة أو غياب الدولة أحياناً وفشلها، وتسبب الصراع على السلطة والاستغلال السياسي للتنوع في هشاشة السلم المجتمعي. هكذا حلت الحروب الأهلية محل الدعوة إلى الحرية

والديمقراطية، ورأينا المكونات المجتمعية تخوض حروباً ضد بعضها البعض، بينما تغيب الهوية الوطنية الجامعة، ويلجأ الناس إلى هويات ضيقة يلتجئون إليها، متوهمين أنها يمكن أن تحقق لهم الحماية والأمن.

إن المعركة الاجتماعية والتاريخية من أجل المواطنة تتعرض لخطر ينبه إلى ضرورة إكمال الإصلاح السياسي بتعزيز ودعم مشروع الحداثة والتحديث، للحد من تنامي النعرات والتوظيف السياسي، ولا بد من تجاوز هذا المطب بالتركيز على شمولية المواطنة والمساواة على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي. لا بد من إعمال قيم المواطنة، بدل خطاب الأقليات والإثنيات، ولا بد من التركيز على أهمية المواطنة وقيمها في تسهيل عمليات الاندماج الاجتماعي. أما تأجيج العواطف وتوظيفها لأسباب سياسية، من طرف بعض النخب أو القوى والتيارات السياسية، فيمكن أن يقود إلى نتائج مناقضة للطموح في إنجاز الديمقراطية والدولة المدنية، ويمكن أيضا أن يهدد أو يلحق الضرر فعلاً بالأهداف التاريخية في تحقيق النهضة وبناء أو تحقيق الاندماج الاجتماعي.

إننا اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أحوج ما نكون إلى المواطنة وقيمها وممارستها والتربية عليها؛ فهي، كما بينت التجربة الإنسانية، الطريق الأكثر أماناً للقضاء على الخلافات والتباينات، وهي الكفيلة بتجاوز مفهوم وحالة الرعية، الذي يميز بين المواطنين على أساس الولاء والانتماء. إن الدرس التاريخي ومقتضيات إنجاز النهضة تبين بوضوح وبدون أي شك أن المواطنة تظل هي أكثر الأدوات والآليات نجاعة في تجاوز الصراعات والخلافات، وهي التي تصهر المجتمع ومكوناته معاً، دون

أن يشعر أحد بأنه ضحية الآخر، ذلك أن المواطنة تؤسس لقيام الدولة المدنية، التي تقف على مسافة واحدة من الجميع، وتمارس دور الحياد الايجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيديولوجيات مواطنيها، من غير أن تحابي أو تمنح ميزات لأحد على حساب حرمان غيره، بناء على معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. هكذا تحافظ المواطنة وتصبح هي الأداة الأساسية للحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي وتؤمن السلم الأهلي، وتطور رأس المال الاجتماعي، بإقرار وضمان المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات، وأمام الوظيفة العمومية، والمناصب في الدولة بدون إقصاء أو استبعاد أو تهميش.

أخيراً... المواطنة ليست مجرد ترتيبات حقوقية أو قانونية، بل إنها وثيقة الصلة بالثقافة وبالوعي لدى الفرد. وما لم نصل إلى بناء فرد ينتمي إلى ثقافة المواطنة ويدرك ويتمسك بعضويته للجماعة الوطنية، التي هو عضو أصيل فيها، وليس مجرد مُقيم يخضع لنظام معين من دون أن يشارك في صنع القرارات داخل هذا النظام، فلن ننجح في إقامة مجتمع المواطنة.

ورغم أن شعبنا قد نجح في إسقاط الحكم التسلطي، فإن الأمل في تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان وقيام مجتمع المواطنة لن يتحقق تلقائياً، ولن تقودنا إليه الأماني. إن التغيير الذي حدث في بلادنا ليس مجرد سقوط أو نهاية للحكم التسلطي، بل هو نقطة الانطلاق وخطوة أولى في سياق تحول تاريخي، سيأخذ زمناً، حتى يؤتي ثماره. لكن الوصول إلى المحطة المأمولة لا يكون ممكناً ما لم تزدهر الديمقراطية، ويتم

تكريس ثقافة وقيم التنوع والاختلاف والتخلص من هيمنة الأفكار والمشروعات التي تتناقض مع الدولة المدنية.

إن الوصول إلى الهدف لا يتحقق بمجرد التخلص من نظام ديكتاتوري، أو حدوث تغيير في البنية السياسية، كما أنه لن يتحقق لمجرد تمكن الأفراد من ممارسة دور انتخابي، أو مجرد وجود دستور ديمقراطي. إن للمواطنة مقومات وقيماً وأبعاداً لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل ثقافة المواطنة. وهذه لا يمكن الوصول إليها إلا إذا عُمل على إحداث تغيير مماثل في النظام التعليمي وأساليب التنشئة الاجتماعية. لا بد من نظام تعليمي يستهدف وينجز عملية التربية الوطنية والمدنية المناسبة، بحيث يعرف التلاميذ والطلاب في سنّ مبكرة جداً ماذا يعني أن يكونوا مواطنين، فيتعلمون كيف يفكّرون ويبحثون وينتجون المعرفة، ويسألون ويبتكرون، بدل أن يكونوا رعايا للدولة، تعلّمهم ماذا يفكّرون، وكيف يتصرّفون. لا بد من أن تتعلم الأجيال الجديدة كيف يكون الفرد مواطناً مساهماً في رفعة بلده وحمايته، مثلما يتعلم كيف يسهم في بناء اقتصاد بلاده وتحقيق نوعية حياة تحترم فيها عوامل التنوّع، والتفكير النقدي والإبداع، وممارسة المرء لواجباته وحقوقه كمواطن فعّال.

لا حاجة للتأكيد على أن الوصول إلى مجتمع المواطنة في بلد خاض غمار الانتفاضة المسلحة والتدخل الأجنبي لإسقاط النظام ويواجه اليوم تحديات الانقسام، لا يمكن أن يتحقق بدون النجاح في تحقيق المصالحة الوطنية، فهي الشرط الأساسي للاستقرار والأمن وإعادة تنشيط الاقتصاد، وهي الروح الضامنة للوحدة الوطنية، وسلامة الكيان الوطني، وتأمين المستقبل المزدهر. المصالحة تعيد الصحة والعافية للمجتمع،

وتسهم بشكل حاسم في تحقيق الاندماج والتضامن حول هوية جامعة هي الأساس لتعبئة جهود المواطنين وطاقاتهم لبناء الدولة الوطنية، التي تمثل وتعبر عن المصير والمستقبل المشترك.

إن الشواهد التاريخية والتجارب العالمية تؤكد مزايا إشراك الجميع، دون استبعاد أو إقصاء في تحقيق السلم الأهلي وبناء المستقبل وأنه لا غنى عن ذلك لتضميد جراح الصراع ورأب الصدع. وهذا كما رأينا هو جوهر وعماد المواطنة والمجتمع المدني. إن مجتمع المواطنة لا يمكن أن يتحقق أيضاً دون الوصول إلى صيغة مشتركة أو عقد اجتماعي، ينطلق من المصالحة كأحد المكونات الأساسية له، بما يحقق الوحدة، ويؤسس لكيفية مقبولة لتوزيع الثروة الوطنية، واستخدامها للتعامل مع قضايا التهميش، ما يضمن توطيد المجتمع والدولة المدنية المتماسكة وصيانة الهوية والوحدة.

- يوسف محمد الصواني
- أستاذ السياسة والعلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية بجامعة طرابلس ، ليبيا

مواليد جنزور، ليبيا، 1958م

- دكتوراة العلاقات الدولية، جامعة كنت، بريطانيا University of Kent, UK، 1996
- ماجستير العلاقات الدولية، جامعة USIUE، بريطانيا، 1985
- بكالوريوس العلوم السياسية، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1980

نشر العديد من الكتب والدراسات باللغتين العربية والانكليزية منها:

- نظرية العلاقات الدولية، بيروت: منتدى المعارف، طبعة ثانية 2017.
- ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، (2013).
- Islamist and Non-Islamist Currents and the Struggle for Post-
- Gaddafi Libya, Contemporary Arab Affairs, Vol. 11 No. 12, March-June 2018
- Libyan constitutionality and sovereignty post-" Qadhafi: The Islamist, regionalist, and Amazigh challenges", Journal of North African Studies, Vol.18, issue 4, 2013

التكتل المدني الديمقراطي
www.cdp.org.ly
info@cdp.org.ly
+ 218 91 686 19 59